

إحاطة إعلامية: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان

عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الصادر عن صندوق النقد الدولي

الرسائل الرئيسية والدروس المستفادة

- أبدت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان قدرة على الصمود في عام ٢٠٢٥ على الرغم من زيادة عدم اليقين العالمي واستمرار التوترات الإقليمية. ومن المتوقع حاليا أن يصل نمو إجمالي الناتج المحلي للمنطقة إلى ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٥ (صعودا من ٢,١٪ في عام ٢٠٢٤)، وهو ما يمثل زيادة في التوقعات قدرها ٠,٦ نقطة مئوية منذ مايو، وإلى ٣,٧٪ (+٠,٣ نقطة مئوية) في عام ٢٠٢٦، بدعم من زيادة إنتاج النفط عقب إلغاء تخفيضات أوبك+ الطوعية، وقوة الطلب المحلي.
- وتحقق البلدان المصدرة للنفط مكاسب من ارتفاع إنتاج النفط، حيث يُتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط ٦٩ دولارا للبرميل في عام ٢٠٢٥. ويساهم ذلك في دعم النمو الاقتصادي الأوسع نطاقا، والتنوع الاقتصادي عبر التوسع في القطاعات غير النفطية، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي.
- وتستفيد البلدان المستوردة للنفط من انخفاض أسعار السلع الأولية، وانتعاش السياحة، وتزايد تدفقات تحويلات العاملين في الخارج، وتحسن الظروف الزراعية، واستمرار التقدم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتنفيذ الإصلاحات.
- وتتفاوت اتجاهات التضخم عبر دول المنطقة، وإن كانت معظم الاقتصادات تشهد معدلات تضخم معتدلة أو متناقصة بفضل تشديد السياسات النقدية وانخفاض أسعار الغذاء والطاقة.
- ولا تزال أوضاع الأسواق المالية مواتية، حيث تبلغ قيمة إصدارات السندات السيادية نحو ٣٠ مليار دولار هذا العام، وهو أعلى بكثير من متوسط السنوات الثلاث السابقة، مع تراجع فروق أسعار الفائدة واستمرار تدفقات المحفظة الاستثمارية الوافدة.
- وكانت للتوترات الجغرافية-السياسية، بما في ذلك النزاع الذي نشب في يونيو بين إسرائيل وإيران، آثار محدودة قصيرة المدى على التجارة، ولكنها لا تزال تشكل مخاطر كبيرة على الاستقرار. وأحرزت البلدان المتضررة من النزاعات تقدما حذرا فيما يتعلق بوقف إطلاق النار والتحويلات السياسية الجارية، ولكن لا تزال هناك احتياجات إنسانية ملحة، ولا سيما في اليمن والسودان.

المخاطر التي تجب مراقبتها

- لا تزال الآفاق عرضة لعدة مخاطر. ففي الوقت الحالي، لا يمكن استبعاد الأثر المتأخر المحتمل على النشاط الاقتصادي نتيجة الصدمات الأخيرة التي تسببت في تصاعد حالة عدم اليقين العالمية. وقد تؤدي الشواغل حيال استدامة المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض، مما قد يؤثر على البلدان الأكثر احتياجا للتمويل السيادي في المنطقة.
- وقد يفرض تجدد التوترات الجغرافية-السياسية الإقليمية وتقلب أسعار السلع الأولية - وخاصة النفط - المزيد من التحديات على الاستقرار الاقتصادي.

أولويات السياسات

- بناء هوامش الأمان: النمو القوي للبلدان الفرصة لإعادة بناء الاحتياطيات المالية والخارجية للوقاية من الصدمات المستقبلية.
- تعزيز أطر السياسات: من شأن تقوية أطر سياسات المالية العامة والسياسات النقدية والمالية أن تعزز الاستقرار والقدرة على التنبؤ والثقة على المدى الطويل.
- الإصلاح من أجل المنافسة: تنويع الاقتصادات، وتمكين القطاع الخاص، والحد من الحواجز التجارية، وتطوير البنية التحتية لاغتنام الفرص العالمية الجديدة.
- النمو للجميع: سد فجوات سوق العمل، ولا سيما لصالح الشباب والنساء، وتوسيع نطاق الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية عالية الجودة، وتحفيز الشمول المالي لجعل النمو أوسع نطاقا وأكثر عدالة.
- تحقيق الاستقرار والتعافي: تحتاج الاقتصادات المتضررة من النزاعات إلى دعم موجه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، والحصول على التمويل، وبناء المؤسسات لمساعدتها في تحقيق تعاف دائم.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(التغير % على أساس سنوي مقارن)

٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٣٠
٢,١	٣,٢	٣,٧	٣,٧
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان			
٢,٥	٣,٠	٣,٤	٣,٠
البلدان المصدرة للنفط			
٢,٢	٣,٩	٤,٣	٣,٤
بلدان مجلس التعاون الخليجي			
٢,٦	٢,٩	٣,٣	٣,٢
البحرين			
٢,٦—	٢,٦	٣,٩	٢,٣
الكويت			
١,٧	٢,٩	٤,٠	٣,٦
عمان			
٢,٤	٢,٩	٦,١	٣,٤
قطر			
٢,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٣
المملكة العربية السعودية			
٤,٠	٤,٨	٥,٠	٣,٩
الإمارات العربية المتحدة			
٢,٩	١,٨	٢,٢	٢,٦
البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي			
٣,٧	٣,٤	٢,٩	٢,٥
الجزائر			
٣,٧	٠,٦	١,١	٢,٠
إيران			
٠,٢—	٠,٥	٣,٦	٤,١
العراق			
١,٩	١٥,٦	٤,٢	٢,٢
ليبيا			
١,٦	٣,٥	٤,١	٤,٧
البلدان المستوردة للنفط			
٢,٣	٣,٦	٤,١	٤,٧
الاقتصادات الصاعدة ومتوسطة الدخل			
٢,٤	٤,٣	٤,٥	٥,٣
مصر			
٢,٥	٢,٧	٢,٩	٣,٠
الأردن			
٧,٥—	-	-	-
لبنان			
٣,٨	٤,٤	٤,٢	٣,٨
المغرب			
٢,٥	٢,٧	٣,٦	٤,٥
باكستان			
١,٦	٢,٥	٢,١	١,٤
تونس			
٢٦,٦—	-	-	-
الضفة الغربية وقطاع غزة			
٦,٢—	٢,٢	٥,٦	٤,٩
البلدان منخفضة الدخل			
١,٧	-	-	-
أفغانستان			
٦,٥	٦,٠	٦,٠	٥,٥
جيبوتي			
٦,٣	٤,٠	٤,٣	٣,٠
موريتانيا			
٤,١	٣,٠	٣,٣	٤,١
الصومال			
٢٣,٤—	٣,٢	٩,٥	٥,٥
السودان			
-	-	-	-
الجمهورية العربية السورية			
١,٥—	١,٥—	٠,٠	٥,٠
اليمن			
٢,١	٣,٣	٣,٧	٣,٦
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا			

المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

ملحوظة: مجملات نمو الناتج الإقليمية هي متوسطات مرجحة بإجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية.

لمزيد من التحليلات والبيانات التفصيلية، يرجى الاطلاع على عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا

الوسطى الصادر عن صندوق النقد الدولي، والمتاح عبر الرابط التالي imf.org/mcd.

العلاقات الإعلامية بصندوق النقد الدولي: أنغام الشامى (aalshami@imf.org)، مسؤول خدمات الاتصالات